كلمة المملكة الأردنية الهاشمية

عطوفة المهندس الأنصاري محمد المشاقبة

عضو مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة (خلال الفترة من 2014/3/30 – 2014/4/10)

بسم الله الرحمن الرحيم،

- سعادة السيد رئيس المؤتمر، المهندس محمد ناصر الغانم،
- سعادة السيد حمدون توريه - الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات،
- سعادة السيد هولين زاو – نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات،
- سعادة السيد براهيما سانو - مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات،
- الإخوة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذا المؤتمر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن اعبر لكم عن اصدق مشاعر التهنئة بانتخابكم رئيسا للمؤتمر في دورته السادسة، ونيابة عن حكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية وعن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية أود أن أتقدم بأصدق عبارات الشكر والتقدير لحكومة وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على حسن وكرم الضيافة والحفاوة البالغة التي نحظى بها في هذه المدينة الرائعة "دبي"، وكذلك على حسن الترتيبات والإعداد لعقد هذا المؤتمر العالمي. كما أشكر لكم إتاحة الفرصة لي للتحدث أمام هذا الجمع الكريم ,لأضعكم في صورة آخر المستجدات والانجازات حول قطاع الاتصالات في المملكة الأردنية الهاشمية.

لقد دأبت المملكة الأردنية الهاشمية على المشاركة الفاعلة في اعمال ونشاطات الاتحاد الدولي للاتصالات وبالأخص قطاع تنمية الاتصالات وذلك في ظل ايمانها الراسخ بأهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد في تطوير وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتأثير قراراته وتوصياته على هذا القطاع الهام والحيوي في العالم وبالأخص في ظل قيادته الحكيمة خلال السنوات التي خلت ومنذ تولي الدكتور حمدون توريه لمنصبه كأمين عام للاتحاد.

و اسمحوا لي كذلك بأن أشيد بالدور الذي يلعبه مدير قطاع التنمية من خلال المبادرات الخلاقة التي يتبناها، والتعاون التام الذي يبديه مع كافة أقاليم العالم، وأطلب منكم أن نشد على يديه وندعمه.

كما أوكد على الدور الهام والحيوي للمكاتب الاقليمية في تنفيذ قرارات هذا المؤتمر ذات الصلة بأعمالها وخطة عمله، واطلب منكم جميعا الاستمرار في دعمها حتى تتمكن من الاستمرار بأداء دورها في اعمال الاتحاد.

الاخوة الحضور، تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة في تطوير بنية وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالأخص في ضوء التطور السريع والهائل الذي يشهده هذا القطاع وشح الامكانيات التي تواجه العديد من دول المنطقة في ظل الظروف الاقتصادية وانعكاسات الأوضاع السياسية على قدرتها على التخطيط السليم لتنمية وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بلدانها تلبية لاحتياجات شعوبها وفي كافة المجالات ذات العلاقة، وأخص بالذكر دولة فلسطين مما دفع المجموعة العربية بالتقدم لمؤتمركم الكريم بتحيين للقرار الخاص بتقديم الدعم التقني لفلسطين والذي نطلب منكم دعمه وتأييده.

الحضور الكريم، اسمحوا لي ان استعرض لكم وبشكل مختصر اهم الملامح الرئيسة لتي صاحبت تطور وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة لأردنية الهاشمية والتي نأمل أن تتقاطع أبرزها مع أعمال وخطة عمال قطاع تنمية الاتصالات للسنوات الاربع القادمة.

بدأت المملكة منذ العام **1994** بإجراء إصلاحات تدريجية متعاقبة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال إصدار التشريعات المنظمة لتلك القطاعات الهامة، حيث كانت البدايات بإصدار قانون الاتصالات وخصخصة شركة الاتصالات الأردنية (المشغل التاريخي) وتأسيس هيئة تتولى مهمة تنظيم القطاع لتكون بذلك أول منظم قطاعي في المنطقة العربية.

وتوالت الانجازات تباعاً،

ففي العام **2003**، تبنت الحكومة الأردنية آنذاك "وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" **ركزت على تحرير قطاع الاتصالات بالكامل،**

وفي عام **2007**، أقرت الحكومة وثيقة سياسة جديدة **ركزت على المنافسة في قطاع الاتصالات**. وفي ظل تلك السياسة؛ استكملت المملكة وبشكل ناجح مراجعتها للأسواق لغايات تحديد حالات الهيمنة وإصدار قرارات تنظيمية للتخفيف من آثارها، وتم تبني نظام متكامل للترخيص، وأتيحت بعض الترددات الراديوية للاستخدام من خلال الترخيص العام المفتوح، وتم أيضا اعتماد قانون جرائم أنظمة المعلومات.

وفي نهاية العام 2012، أقرت الحكومة وثيقة السياسة العامة المعمول بها حالياً حيث **ركزت على قضايا المنافسة الفعالة والاندماج؛** من خلال تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: إيجاد ظروف المنافسة الفعالة من خلال؛ الحد من آثار الهيمنة، وتقليل العوائق للدخول إلى السوق، وإيجاد إمكانيات جديدة للدخول إلى السوق، وإدامة ثقافة الامتثال للتنظيم، ومراجعة السياسة العامة للخدمات الشمولية.

ثانياً: تعزيز النفاذ إلى الإنترنت عريض النطاق، في كافة مناطق المملكة وبالأخص في المناطق الريفية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مجموعة متنوعة من الإجراءات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تعظيم الاستفادة من الترددات التي ستتوفر نتيجة التحول إلى البث الرقمي، بهدف زيادة وتوسيع النفاذ إلى الإنترنت.
- استكمال مشروع الشبكة الوطنية عريضة النطاق من خلال الالياف الضوئية لتغطية كافة مناطق المملكة.
- إلزام المشغلين بالمشاركة في البنية التحتية والمرافق، وتشجيع المشاركة في المرافق العائدة للخدمات العامة (مثل مزودي الكهرباء) بأسعار وشروط معقولة، أو من خلال تبادل المنفعة بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وإيجاد أحد أنواع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
- ضمان تقديم خدمات النفاذ إلى شبكات البنية التحتية المادية، مثل خدمة تفكيك مكونات الدارات المحلية وكافة أشكال تفكيك المكونات، والنفاذ المشترك إلى الدارات المحلية والدارات الفرعية في كل موقع ملائم على أسس غير تمييزية.
- الاستمرار في ضمان تقديم عروض البيع بالجملة لخدمات النفاذ عريض النطاق في كل موقع ملائم، بما في ذلك المرافق والخدمات ذات الصلة ،على أسس غير تمييزية.
- تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت المحلية والإقليمية والتوسع فيها بهدف تحسين البنية التحتية للإنترنت في المملكة وتحسين أدائها، وتخفيض تكاليف نقل البيانات عبر الإنترنت.

ثالثاً: تحديث السياسة المتعلقة باستخدام وتخطيط الترددات بشكل مستمر ووفقاً لمبادئ منها؛

- المحافظة على الامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية؛ وتحفيز النفاذ للطيف الترددي الراديوي بأوسع قدر ممكن؛ وتبني سياسات تشجع المنافسة ودخول خدمات وتقنيات جديدة بسرعة.
- تحري وتبني، حيثما أمكن، مبادئ متقدمة في إدارة الطيف متناسقة مع الاتفاقيات الدولية شاملة على سبيل المثال لا الحصر: منهج حيادي من حيث التكنولوجيا والخدمات فيما يتعلق بالطيف وإعادة استخدام الطيف والمشاركة في الطيف واحتمالية إيجاد الأسواق الثانوية للطيف.
- اعتماد مبدأ التراخيص المفتوحة للعامة ضمن حزم محددة معروفة دوليا تحت مسمى "معفى من الترخيص"؛ وتسعير الطيف حسب درجة الطلب في السوق واستخدام المزادات، وحق إعادة البيع، حيثما يكون ذلك مناسباً،
- الحيلولة دون حصول المشغلين المهيمنين على الطيف، أو اكتنازهم للطيف، بشكل يخل بالمنافسة.

رابعاً: الاندماج في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام،

والمتمثل بالقدرة على تقديم الخدمات المسموعة والمرئية وخدمات البيانات من خلال شبكة واحدة وفصل الشبكات عن شرط تقديم الخدمات، والأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على تنظيم المحتوى. بالإضافة إلى معالجة القضايا المتعلقة باختيارات المستهلك والنفاذ إلى خدمات الإنترنت (التي يطلق عليها في بعض الأحيان "**حيادية الشبكة**") والتي هي أيضاً ذات صلة، وذلك لأن مشغلي الشبكات قد يكون لديهم الحافز للتحيز إلى خدمات المعلومات الخاصة بهم مقابل خدمات المعلومات التي يقدمها الآخرون.

خامساً: معالجة بعض القضايا الهامة بقطاع تكنولوجيا المعلومات منها على سبيل المثال؛

- **تطبيق مبادئ السوق المفتوح** على قطاع تكنولوجيا المعلومات، بحيث لا يتم تطبيق أي إجراءات تنظيمية مقيدة على قطاع تكنولوجيا المعلومات باستثناء بعض الحالات المحددة أو فيما يتعلق بالأمن الوطني،

- **تشجيع المحتوى الإلكتروني باللغة العربية** من خلال دعم استخدام أسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني، وكلمات البحث باللغة العربية على شبكة الإنترنت، والحفاظ على التوافق العالمي على شبكة الإنترنت كون أسماء النطاقات تتوسع لتشمل الحروف العربية،

- الاستمرار في رصد التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالجاهزية الإلكترونية وتنافسية القطاع.

- **توفير خدمات الأعمال التجارية** من خلال الإنترنت وعبر الهاتف المتنقل فضلاً عن خدمات جديدة مثل الحوسبة السحابية؛ حيث سيتم تطوير وتنفيذ إطار قانوني شامل يتضمن، قانون للمعاملات الإلكترونية، ويعالج كذلك قضايا أخرى مثل الجرائم الإلكترونية وخصوصية وأمن البيانات بالإضافة إلى إدراج نصوص لمنع وصد الرسائل الاقتحامية، واستكمال الأنظمة والتعليمات وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية والمتعلقة بجهات التوثيق الالكتروني.

- **حماية الملكية الفكرية والاستخدام الآمن للانترنت** وسيتم ذلك من خلال اقتراح تعديل قانون الاتصالات وتطبيق التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

- **المحافظة على أمن تكنولوجيا المعلومات** وسيتم ذلك بالعمل مع أصحاب العلاقة المعنيين لإنشاء وحدة فنية متخصصة بأمن وحماية، حيث عملت الحكومة على وضع إستراتيجية وطنية لضمان امن المعلومات والأمن والعمل جاري على تنفيذها. بالإضافة الى العمل على توفير وسائل بديلة للاتصالات خلال الكوارث الطبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ.

- **حماية البيئة** من خلال وضع إطار تنظيمي للتخلص من النفايات الإلكترونية والمعدات الكهربائية، بالإضافة إلى العمل على **حماية صحة الإنسان** من خلال تبني متطلبات ملائمة، لقيام كافة مرخصي الاتصالات بالالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً للحماية من التعرض للإشعاع الكهرومغناطيسي.

الحضور الكريم،

مما لا شك فيه أن المناقشات التي سيشهدها مؤتمرنا هذا ستأخذ الجدية اللازمة في تحديد أولويات تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ناهيك عن إسهامات الدول الأعضاء والشركاء في القطاع والتي ستكون موضع تقدير ورعاية، الأمر الذي نتأمل أن يساهم في رسم صورة شاملة عن النشاطات المستقبلية لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات خلال السنوات الأربع القادمة من خلال خطة عمل موحدة ومتفق عليها دولياً من قبل الأعضاء المشاركين في المؤتمر.

ختاماً، أشكر لكم حسن استماعكم، وأتمنى لكم ولهذا المؤتمر كل التوفيق والنجاح، ونحن نتطلع إلى المشاركة في الأفكار والخبرات معكم يقيناً منّا بالدور الذي يلعبه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم الاقتصاد الوطني لكل دولة وتحقيق اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،